مجلس النواب
فريق العدالة و التنمية
الرقم :4062

الرباط في : 16/1/2018

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تفويت عقار مخصص لمركب رياضي لشركة من أجل إنجاز تجزئة سكنية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،
تم تفويت قطعتين أرضيتين (64033 متر مربع و 2687 مترا مربعا)بمدينة قلعة السراغنة تابعتين لأملاك الدولة لشركة "أولي زمران" بتاريخ 14 أكتوبر 2008، بناء على طلب تقدمت به الشركة بتاريخ 6 ماي 2005، وذلك من أجل إنجاز إقامة تجزئة سكنية مكونة من 150 "فيلا" اقتصادية نصف جاهزة، بالإضافة إلى مرافق عمومية، تسلم بعد إنجازها إلى المصالح الوزارية المعنية وأخرى خصوصية. ورغم تواجد العقار بمنطقة استراتيجية داخل المدار الحضري لمدينة قلعة السراغنة، فقد تم تفويته بثمن رمزي لا يتعدى 55 درهم للمتر المربع على أساس أن الشركة ستقوم بإنجاز مشروع استثماري مهم.
و قد جاء في جواب وزير داخلية سابق، رقم2160 بتاريخ 04 دجنبر 2012، على سؤالنا الكتابي رقم 2012/949 بتاريخ 10 يوليوز 2012، حول "تفويت عقار مخصص لمركب رياضي لشركة من أجل إنجاز إقامة سكنية" أنه بعد مرور أجل الإنجاز المحدد في تاريخ 14 أكتوبر2011 تبين للجنة، المكونة من مندوبية أملاك الدولة بقلعة السراغنة و أعضاء اللجنة الإدارية، أن المشروع المزمع إحداثه لم ينجز بأكمله، باستثناء 3 "فيلات" منتهية الأشغال و 34 "فيلا" عبارة عن أشغال كبرى من أصل 150 "فيلا"، بالإضافة إلى عدم ربط المشروع بالتجهيزات الأساسية، حيث خلصت إلى أن الشركة أخلت بالتزاماتها المنصوص عليها بدفتر التحملات والشروط المرفقة بقرار السيد والي جهة مراكش تانسيفت الحوز. وقد منحت اللجنة المذكورة الشركة المعنية مهلة إضافية لسنة واحدة، تنتهي بتاريخ 14 أكتوبر2012، مع أداء ذعيرة التأخير في الإنجاز المنصوص عليه في الفصل السابع من دفتر التحملات والشروط.
كما خلصت التحريات، كما جاء في الجواب المشار إليه أعلاه، إلى أن المساهمين بشركة "أولي زمران" قد قاموا ببيع أسهمهم بتاريخ 9 دجنبر 2011 إلى أغيار، أي قبل انصرام الآجال المحددة لإتمام الأشغال. كما أكد الجواب على أن إدارة أملاك الدولة بصدد مباشرة الإجراءات القانونية الضرورية في حق الشركة.

وبعد مرور أكثر من 6 سنوات على التاريخ المفروض أن تنجز فيه شركة "أولي زمران" التجزئة السالفة الذكر، فإن وضعية التجزئة المشار إليها أعلاه ما زالت على ما هي عليه، و أصبحت تشكل نقطة سوداء بمدينة قلعة السراغنة.

وفي هذا الإطار أسائلكم السيد الوزير المحترم:

-ما هو القرار المتخذ من طرف لجنة معاينة المنجزات ؟

-ما هو قرار والي جهة مراكش- أسفي على اعتبار أن هذا الملف قد تمت دراسته و البث في شأنه في إطار التدبير اللامتمركز للاستثمار ؟

-ما هي الإجراءات القانونية المتخذة في حق هذه الشركة التي أخلت بالتزاماتها المنصوص عليها بدفتر التحملات و بالشروط المرفقة بقرار السيد والي جهة مراكش تانسيفت الحوز أنذاك ؟

•ما هو مستقبل وضعية العقار المذكور أعلاه ؟

•ما هو مصير المرافق العمومية و الخصوصية التي اشترط إنجازها من طرف الشركة في الفصل الخامس من عقد البيع ؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

اعلولال بلعيد